Journal Of the Iraqia University (69-1) September (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

المنهج الفقهي الاقتصادي عند محمد باقر الصدر -دراسة استقرائية تحليلية-

م.د. رزاق مخور داود

قسم القانون/ جامعة الامام جعفر الصادق عليه السلام/فرع النجف الاشرف

The economic jurisprudential approach of Muhammad Baqir al-Sadr - an inductive analytical study

Dr. Razzaq Mukhour Dawood Al-Gharawi
Department of Law / Imam Jaafar Al-Sadiq University / Najaf Branch
Razzaq.algharrawi@uokufa.edu.iq

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى ايجاد انموذج معرفي للمنهج الفقهي الاقتصادي المنتزع من رحم الثقافة الاسلامية وفق الاطروحة المعرفية الجديدة، وتطوير أدوات اجتهادية حديثة، لإعادة قراءة الفقه الإسلامي بما ينسجم مع كل مرحلة مكانية.وتكوين الرصيد الفكري والمعرفي للمنهج من خلال اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة القائمة على أساس أفكار ومفاهيم ذات طابع أخلاقي أو علمي.استعمل البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن الذي ساعد في عملية نقد الانظمة العلمية المعاصرة واكتشاف الانموذج المنهجي الشرعي في العلوم الاسلامية. وتوصّل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها :اعتمد الصدر المنهج العقلي في دراسة الافكار والمبادئ الفلسفية ويقوم هذا المنهج على قواعد المنطق، وإن أحد المناهج الذي اعتمدها الصدر في أطروحاته الفكرية هو المنهج الفقهي المعرفي، وهو طريقة دراسة الظواهر سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الانسانية، ويعد المنهج الفقهي الاقتصادي: المنهج العلمي الاسلامي الحديث وعالج الصدر غياب أو ضعف المنهج في الدراسات الحوزوية على مستوى النقد الداخلي الاسلامي، موضحاً الثغرات وما ينبغي اتخاذه من خطوات مراعاة للتطور الفكري وحاجة العصر، أما المنهج النقدي ومشروعيته فتكمن في ايجابية أو سلبية هذا المنهج على الواقع والحياة للفرد والمجتمع مع مراعاة الصورة الشرعية والانسانية.كما عدّ الصدر الدليل الاستقرائي وأسسه المنطقية مرجعاً رئيساً وضرورياً في عملية انتاج المعرفة أو الاستدلال على مصداقيتها وموضوعيتها، وخاصة في عملية استخراج المنهج الفقهي الاقتصادي وفق الاطروحة المعرفية الجديدة عند الصدر.كما ان المنهج المعرفي عند الصدر يبدئ من خلال الواقع وموضوع البحث وانتهاءً بالنص القرآني والسنة المطهرة، بالنسبة لذلك الموضوع، والتوحيد بين التجربة البشرية بما تشتمل عليه ابعاد وتفاصيل متنوعة وما يقوله النص، فأن التحام الواقع بالنص يتيح للمفكر المسلم أن يؤصل رؤى اسلامية جديدة، أو يهذب نظرية بشرية توافق الصور الشرعية.

الكلمات المفتاحية: (المنهج الفقهي، المنهج الاقتصادي، منهج محمد باقر الصدر).

Abstract:

The current research aims to find a cognitive model for the economic jurisprudential approach extracted from the womb of Islamic culture according to the new cognitive thesis، and to develop modern ijtihad tools، to re-read Islamic jurisprudence in a manner consistent with each temporal and spatial stage.And to form the intellectual and cognitive balance of the approach by choosing a specific way to organize life based on ideas and concepts of an ethical or scientific nature.The research used the inductive، analytical and comparative approach that helped in the process of criticizing contemporary scientific systems and discovering the legal methodological model in Islamic sciences.The research reached several conclusions، the most important of which are: Al-Sadr relied on the rational approach in studying philosophical ideas and principles، and this approach is based on the rules of logic. One of the approaches that Al-Sadr relied on in his intellectual theses is the cognitive jurisprudential approach، which is the method of studying phenomena in both the natural sciences and the human sciences. The economic jurisprudential approach is considered the modern Islamic scientific approach. Al-Sadr addressed the

absence or weakness of the approach in seminary studies at the level of internal Islamic criticism، explaining the gaps and the steps that should be taken in consideration of intellectual development and the needs of the era. As for the critical approach and its legitimacy، it lies in the positivity or negativity of this approach on reality and life for the individual and society، taking into account the legal and human image. Al-Sadr also considered the inductive evidence and its logical foundations a primary and necessary reference in the process of producing knowledge or inferring its credibility and objectivity، especially in the process of extracting the economic jurisprudential approach according to Al-Sadr's new cognitive thesis. Al-Sadr's cognitive approach begins with reality and the subject of research and ends with the Qur'anic text and the pure Sunnah، with regard to that subject، and the unification between human experience with its various dimensions and details and what the text says، then the integration of reality with the text allows the Muslim thinker to establish new Islamic visions، or refine a human theory that is consistent with the legal images. Keywords: (jurisprudential approach، economic approach، Muhammad Baqir al-Sadr's approach).

مدخل البحث:

لقد انطلق الصدر في فكره الاقتصادي من منطلق منهجي يعكس تطلعاته المعرفية في بلورة حقول النظريات المعاصرة على أساس مبدأين النص والواقع، إذ تجلى منهجه وطرحه المميز في سماءالمعرفة لصياغة نظريته الاقتصادية وفق خطين عريضين نقد الآخر في مرتكزاته وقاعدته الأساسية، وابراز الأنا الفكرية في ضوء الثقافة الاسلامية الخالدة، وذلك بالتعاطي مع كلّ نتاجاتها. نقد الصدر الفلسفة الاقتصادية الماركسية التي امتدت في الآفاق، كما نقد النظام الرأسمالي التطبيقي الذي حكم في كثيرٍ من دول العالم، بكفاءةٍ عقلية عالية، إذ استطاع أن ينازل بفكره الاسلامي نوابغ الفكر المادي في مداخل النظرية العقائدية، وأن يركز مقدرته السامية على حلّ أمور المجتمعات الانسانية الحديثة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بما ينسجم مع الدستور الالهي المجيد. إن مفهوم المنهج عند الصدر ليس طريقاً لبلوغ الحقيقة كما عند الفلاسفة والمناطقة، ذلك لأن الوحي حقيقة ويقين ولا ريب فيه، إنّما المنهج الذي اعتمده الصدر يرمي إلى إبقاء الاسلام في الساحة فكراً وعلماً وطريقة وحياة تفضي بالإنسان إلى التفاعل بين ايمانه وعمله، فيظفر بالسعادة في الحياة الدنيا والثواب في الحياة الأخرة(**سعد، ٢٠٠٦، ص٢٧٦**). كما إن مفهوم المنهج عند الصدر يختلف عنه لدى الاصولية السنية التي تنظر الى المنهج بمعنى الدين وهذا واضحً في كتابات المودودي والبنّا وقطب وغيرهم، فمفهوم المنهج عند الصدر هو طريق الأدلة والبراهين على النظريات والأفكار وفق ما هو حق وحقيقي– وصحّة الاستدلال ترتبط ارتباطاً أساسياً بصحّة المنهج الذي يعتمد عليه(**الصدر، ١٩٨٧، ص٢٢**). وإن تاريخ المنهج يرتبط بتاريخ الفكر وذلك ان البحث يعني التفكير والمنهج يعني الطريقة، وكل تفكير لا بد من اعتماده على طريقة تساعده في الوصول إلى النتيجة، إن المنهج توأم التفكير فهو قديم قدم التفكير(**الفضلي، ١٩٩٠، ص١٧**).

وقد اتسمت منهجية البحث بالنقاط الآتية:

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

استناداً إلى الحقائق التي أشارت إليها المصادر والمراجع وفي ظل وجود عدد من الإشارات المفاهيمية للعلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية يتَّضح وجود ندرة في المصادر التي تناولناها في البحث، لذا فإن هذه الدراسة تهدف باتجاه ردم أو تقليص الفجوة المعرفية من خلال محاولتنا في دراسة المنهج الاقتصادي بأطروحته الجديدة. وعليه سيتّم عرض مشكلة الدراسة الحالية من خلال المحتويين: المعرفي والمتضمن الدراسة المعرفية للمنهج الاقتصادي، والمحتوى النقدي المتضمن تأصيل المنهج الاقتصادي وفق منهجه الحديث، وتختزل مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي الاتي:

(كيف استطاع الصدر من تأصيل أطروحته الجديدة وفق منهج فقهي اقتصادي معاصر بما ينسجم مع العصرنة في عالم الأعمال المتعولم ومديونية المعرفة واستنساخها)؟ وعلى وفق التساؤل الرئيس تنبثق التساؤلات التالية:

١–ماهي الأطروحة الشرعية البديلة للمنهج الفقهي الاقتصادي الذي يواكب طموح المجتمع ويحمل همومه.

٢–ماهي الأدوات الشرعية الجديدة التي تطور وسائل المعرفة للنهوض بواقع منهجي اقتصادي اكثر حداثة.

ثانياً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة الحالية من أهمية هذا الموضوع وفق النقاط الآتية:

١.إن المنهج الفقهي الاقتصادي يخدم المجتمعات الإنسانية والإسلامية على وفق بناء السلوك الاقتصادي ضمن سياسات اقتصادية سليمة.

٢.تحديد واكتشاف الأطروحة المعرفية الشرعية الجديدة وفق منهج الصدر الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والقضايا العامة من خلال استعمال الاستنباط المتعارف عليه في الفقه الإسلامي.

ثالثاً: أهداف البحث

١. تطوير المصطلح المعرفي للمنهج الفقهي الاقتصادي المنتزع من رحم الثقافة الإسلامية وفق الثقافة الإسلامية، وتطوير أدوات معرفية حديثة، لإعادة قراءة الفقه الإسلامي بما ينسجم مع كل مرحلة.

٢. استحداث الرصيد الفكري والمعرفي للمنهج الاقتصادي من خلال اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية القائمة على أساس أفكار ومفاهيم ذات طابع شرعي.

رابعاً: منهج البحث

قام البحث على تحليل منهج محمد باقر الصدر في الفقه الاقتصادي وكيفية تأصيله للمذهب الاقتصادي الإسلامي، لذا استخدم البحث منهجية متشعبة تمثلت في استخدام البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن في طريقة التنقيب والدراسة والكشف على معالجات تخدم البحث وتجيب على تساؤلاته.

خامساً: الدراسات السابقة

وخصصت هذه الفقرة لمناقشة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وكالآتي:

ـ دراسات عربية

١) دراسة (الشاعلي، مصطفى عبد الحسن فرحان :٢٠٠٨)

عنوان الدراسة نظرية التوزيع في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر (دراسة مقارنة بين المذهب الاقتصادي الاسلامي والمذاهب الوضعية)

هدف الدراسة هدفت الدراسة الى التعرف على نظرية التوزيع بمراحلها وأسسها الثلاث التي تتكامل فيما بينها لتشكل وحدة عضوية متماسكة ومعرفة أبعادها وخصائصها وفلسفتها وسياساتها وذلك من وجهة نظر المفكر الاسلامي السيد محمد باقر الصدر وإبراز اسهاماته ومنجزاته واضافاته العلمية في هذا المجال، التي استمدها من الاسلام شرعا ونظاما.

١. اهم الاستنتاجات ان الوظيفة الرئيسية للنقد كونه علاقة بين الاستهلاك والانتاج وليس بين الانتاج والادخار.

٢. ان المذهب الاقتصادي الاسلامي يركز على التوزيع الشامل بكل مراحله الثلاث(مرحلة توزيع ما قبل الانتاج، وتوزيع ما بعد الإنتاج، ثم المرحلة الأخيرة إعادة التوزيع).

٣. ان الانسان يمثل محور وغاية النشاط الاقتصادي بينما يركز المذهب الاقتصادي الرأسمالي على توزيع الدخل ويسكن في مرحلة الملكية الأساسية التي يتحدد في ضوئها توزيع الدخل.

٤. يمكن حساب الناتج القومي رياضياً في المذهب الاقتصادي الاسلامي على المراحل الثلاثة للوصول الى حسابات قومية تحمل الهوية الاسلامية وتحمل الخصوصية الاقتصادية العلمية.

٥. هناك وحدة علمية متناظرة بين أسس التوزيع الاقتصادي ومراحله من جهة، وبين أسس المذهب الاقتصادي الاسلامي من جهة أخرى.

٦. التوزيع الشخصي يتبع التوزيع الوظيفي في الرأسمالية والاشتراكية، وهذا يضر بالأجيال القادمة، بينما يلاحظ ان التوزيع الوظيفي توزيع الدخل او توزيع ما بعد الانتاج يتبع مرحلة توزيع ما قبل الانتاج من جهة، بالإضافة إلى وجود التوزيع التوازني الذي يعيد توزيع الدخل والثروة في المجتمع ككل ولا يضر بالأجيال القادمة كذلك.

٧. لا يوجد في المذهب الاقتصادي الاسلامي تعارض ببن العطاء الاجتماعي (العدالة الاجتماعية) والكفاءة الاقتصادية، بل هما متكاملان.

٨. توصل السبد الصدر الى انه بجب تخصيص خمس العائدات النفطية او غيره من الثروات المعدنية من اجل الوصول للضمان الاجتماعي وبناء دور سكنية للمواطنين ولبناء الإنسان الذي هو هدف التنمية لا العكس بأن يكون هو عبدا للتنمية.

٢) دراسة (المصري، رفيق يونس:٢٠١٢)

عنوان الدراسة أصول الاقتصاد الاسلامي

هدف الدراسة هدفت الدراسة الى بيان النظام الاقتصادي الاسلامي واهم الاصول او الاسس التي يقوم عليها بنيان الاقتصاد الاسلامي من ملكية وحرية وتوزيع وغير ذلك، ولتحقيق غرضه قسم الباحث الكتاب على ثلاثة فصول هي: قراءات ونظرات ونقدات، والاخير هي ما تعلق اهمها بكتاب "اقتصادنا" لمحمد باقر الصدر ، وبالأخص ما ورد في الباب التمهيدي للدراسة التي كانت بعنوان "الاقتصاد

الاسلامي : مذهب ونظام وعلم"، وفي الباب الاخير من الدراسة التي كانت بعنوان "مناقشة نظرية الصدر في ان العمل المنفق هو أساس التوزيع على عناصر الانتاج" و " هل للمخاطرة دور في الكسب والتوزيع" و"هل يجوز ان تشترك وسائل الانتاج في الربح؟"و" نقد الصدر في ظاهرة ثبات الملكية" .

١) أهم الاستنتاجات اتفق الباحث مع الصدر في ان علم الاقتصاد الاسلامي لا ينشأ فعلا الا بعد تطبيق الاسلام في مجال الاقتصاد وسائر جوانب الحياة تطبيقا فعليا جادا، اذ يقول الصدر في كتابه اقتصادنا:" فعلم الاقتصاد الاسلامي لا يمكن ان يولد ولادة حقيقية الا اذا جُسد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع..".

٢) اتفق مع الصدر في وجود منطقة الفراغ في التشريع.

٣) اتفق مع الصدر في ان الانتاج او الثروة وسيلة لا غاية او هدف طريق لا هدف غاية.

٤) ناقش نظرية الصدر في ان العمل المنفق هو اساس التوزيع على عناصر الانتاج ، وخلص الى عدم اتفاقه مع الصدر في هذه النظرية.

٥) اعترض على راي الصدر في ان الاجارة في تحصيل المباحات غير جائزة واعتبر–الباحث– راي الصدر في هذا الموضوع هو راي مذهبه أي مذهب الشيعة الامامية ، وايضا مذهب الحنفية.

٦) كما اعترض على وصف الصدر لجواز الاجارة في المباحات بانها طريقة انتاج رأسمالية يتملك فيها أرباب المال الثروات الطبيعية الخام عن طريق العمل المأجور...، ولم يوافقه على ذلك.

٧) اعترض على نظرية الصدر المتعلقة بإلغاء دور المخاطرة في الكسب والتوزيع.

٣) دراسة (الملاط، شبلي :٢٠١٥)

عنوان الدراسة تجديد الفقه الاسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم

هدف الدراسة تميزت هذه الدراسة بكونها اول دراسة مستفيضة عن الصدر بالبحث من خارج المحيط الاسلامي.

إذ هدفت الدراسة للبحث عن فكر الصدر في اتجاهين أحدهما في الفقه الدستوري وثانيهما في الفقه الاقتصادي وبخاصة كتاب اقتصادنا وموقعه في أدبيات الاقتصاد الاسلامي.

١) أهم الاستنتاجات كان اسهام الصدر في الجانب الاقتصادي فريدا في العالم الشيعي فضلا عن العالم الاسلامي.

٢) كان الصدر الباحث الاسلامي الوحيد القادر على اعداد نص شامل بإمكانه الاعتماد على الكتابات الاقتصادية في الرسائل البحثية الفقهية الكلاسيكية، وعلى مصادر التعاليم الماركسية والرأسمالية المتوفرة بالعربية، والقادر على كسر تلك القيود بشيء من النجاح.

٣) ذكر بعض الملاحظات الشكلية والمنهجية حول كتاب اقتصادنا وبخاصة في الفصل الخاص بالاقتصاد الاسلامي، من حيث عدم وجود مفهوم اساسي يرتكز عليه الكتاب، ماعدا ان العنصر الموحد عبارة عن فكرة عامة عن عملية التوزيع يقدم لها يتحليل لمرحلة ما قبل الانتاج تتبعها ملاحظات اضافية عن دور الدولة في النظام الاقتصادي.

٤) كانت المصادر التي اعتمدها الصدر متواضعة–حسب وصف الباحث– وبالأخص ما يتعلق بالموارد الماركسية والرأسمالية، واعتمد الصدر على ترجمات منقوصة او ضعيفة لكتب محسوبة على الماركسية.

٥) وجود تقارب بين عمل الصدر – بالأخص في كتاب اقتصادنا– وكتابات مؤرخين عصريين مثل عبدالعزيز الدوري وكلود كوهين، ويبرر هذا التقارب بين المؤرخين الاقتصاديين والفقهاء في إن كليهما يستعينون بمادة واحدة نسبيا ومتشابكة الى حد كبير.

– الدراسات الأجنبية

١. دراسة(**Colin Callander:2012**)

عنوان الدراسة **The Price of Heaven: Islamic Economic Institutions and the Economic Philosophy of Muhammad Baqir al-Sadr.** ثمن الجنة: المؤسسات الاقتصادية الاسلامية والفلسفة الاقتصادية لمحمد باقر الصدر.هدف الدراسة هدفت الدراسة الى تقييم تطور ممارسات المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية الحديثة وتسليط الضوء على مساهمات محمد باقر الصدر في هذا القطاع، فضلاً عن الى أي مدى انحرفت الصناعة عن أفكاره

١. أهم الاستنتاجات ان العديد من العلماء قد ساهموا في الفهم الشعبي للممارسة الاقتصادية المتأثرة بالإسلام.

٢. لم يشر أي من العلماء المسلمين بتفصيل أكبر إلى فكرة الاقتصاد الإسلامي باعتبارها "الطريقة الثالثة" المستقلة للعالم الإسلامي بخلاف العالم العراقي محمد باقر الصدر.

٣. حدد عمل الصدر نظامًا اجتماعيًا اقتصاديًا جديدًا يسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإسلام في قلب الحياة السياسية والاقتصادية

٤. استكشف الصدر آليات الإنتاج والتوزيع واستخدام الموارد والملكية، وهذه الافكار تظهر نظام الصدر على أنه هندسة اجتماعية مركزة اقتصاديًا.

٥. اقترح الصدر أن تطبق نفس القيود الدينية والمبادئ التوجيهية التي يفرضها المسلم على نفسه لتسخير طبيعته الخاصة على الممارسة الاقتصادية.

٦. فحص الصدر الأجزاء ذات الصلة من الناحية الاقتصادية من القرآن والسنة، واستنبط تطبيقات واستنتاجات من شأنها أن تشكل نظامه الجديد وتحكمه.

٧. عمل الصدر على خلق تمييز بين اقتصاده المثالي وبين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية.

٨. انتقد الصدر كلا النظامين(الرأسمالي والاشتراكي)، ليس فقط من حيث تنفيذها أو هيكلها الميكانيكي، ولكن أيضا في أنواع العلاقات الاقتصادية التي يخلقونها، وكيف يستخدمون أو يحوّلون الغريزة الإنسانية من أجل "حب الذات".

٩. نظام الصدر هو الأساس المتين لفهم الاقتصاد الإسلامي في الشرق الأوسط.

١٠. يعد نظام السيد الصدر نقطة قوية للمقارنة في تقييم مسار المؤسسات المالية الإسلامية.

٢. دراسة(RODNEY WILSON:2014)

عنوان الدراسة THE CONTRIBUTION OF MUHAMMAD BAQIR AL-SADR TO CONTEMPORARY ISLAMIC ECONOMIC THOUGHT.

مساهمة محمد باقر الصدر في الفكر الاقتصادي الاسلامي المعاصر.

هدف الدراسة تم في هذه الدراسة مراجعة تعريف الصدر للاقتصاد الإسلامي و تقييم لنقد الصدر للماركسية و الرأسمالية، وآرائه حول الثروة و توزيع الدخل، وأفكاره عن التمويل.

وطرحت الدراسة سؤالا واحدا حاسما وهو لماذا لم تكن أفكار الصدر أكثر نفوذاً، على الرغم من عدم الشك في جودة عمله؟

١. أهم الاستنتاجات عرّف الاقتصاد الإسلامي بأنه: 'الطريقة التي يفضلها الإسلام في متابعة السعي وراء الحياة الاقتصادية وفي حل المشاكل الاقتصادية العملية بما يتماشى مع مفهومه للعدالة.

٢. ان هناك بعض القيود على عمل الصدر، فعلى الرغم من انه طور الحجج وحدد القضايا الاقتصادية الهامة، الا انه لم يتوقع التغيرات الاجتماعية الكبرى التي حدثت قبل وبعد وفاته،

٣. كما انه قد كرس اهتماما مفرطا للاشتراكية، ومصير نظامها، وقلل من شأن قدرة الرأسمالية على التكيف.

٤. ولم يكن له الكثير ليقوله عن مزايا وعيوب التجارة الدولية، في الواقع، يفترض عمله ضمنيًا وجود اقتصاد مغلق.

٥. ان نظرية الصدر في التوزيع كانت مدروسة جيدا، ويمكن القول من منظور أخلاقي انها أفضل من النظرية الماركسية.

٦. والصدر مثل الاقتصاديون الإسلاميون الآخرون، كان أقل اهتماما بالأسهم النسبية للدخل والثروة، لكنه أكد على توفير الاحتياجات الأساسية بحيث يمكن لجميع الافراد العيش بكرامة.

٣. دراسة(Nasir Nabi Bhat 2015)

عنوان الدراسة The Economic Thought of Muhammad Baqir al Sadr.الفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر.

ركزت الدراسة على جوانب الفكر الاقتصادي لمحمد باقر الصدر هدف الدراسة

١. يرى الصدر أن الطبيعة المميزة للاقتصاد الإسلامي هو أنه يعتمد نهجا معتدلا، في حل مشاكل الانسان الاقتصادية.

٢. يتكون صرح الاقتصاد الإسلامي من شكل مزدوج من أشكال الملكية والحرية الاقتصادية الحكيمة والعدالة الاجتماعية.

٣. ويتصف الاقتصاد الإسلامي بكونه مذهبا اكثر من كونه علما.

٤. وعلم الاقتصاد الاسلامي لا يمكن أن يتخذ ولادة حقيقية إلا عندما يتم تنفيذه في مجتمع يقوم كليا على الشريعة الإسلامية.

٥. وفقا للإسلام، فان المشاكل الاقتصادية في الحياة بسبب الطبيعة الظالمة للإنسان وعدم الشكر على خيرات الله سبحانه وتعالى.

٦. يكمن ظلم الإنسان في التوزيع غير المتكافئ للثروة، في حين أن الشكر لله على الإلهي المكافآت تكمن في إهمال استغلال الموارد الطبيعية.

٧. يوفر الإسلام أوسع إطار لتوزيع الثروة، حيث لا واحد محروم من حقوقه الأساسية.

حاول الصدر في كتاب اقتصادنا أولاً تفكيك الاقتصاد الاشتراكي، عبر مناقشة الفلسفة الاشتراكية للنظام، وبشكل أكثر تحديدا الجانب المعروف باسم المادية الديالكتيك و كتب تعليقات شاملة على كل جانب من جوانب هذه الفلسفة، وعلق على حد سواء على المادية الجدلية والحتمية.

أهم الاستنتاجات

سادساً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

على الرغم من انّ منهج الدراسة الحالية واطارها النظري هي امتداد للإسهامات والادبيات السابقة إلاّ أنّها تميزت عنها بجوانب عدة اهمها:

١. إن الدراسة هي محاولة لتحليل المذهب الاقتصادي الاسلامي عند الصدر بمنظور متكامل.

٢. ركزت أغلب الدراسات السابقة للمذهب الاقتصادي على العرض النظري للأفكار، لذا تساهم الدراسة الحالية بعرضه كمنهج فقهي اقتصادي يمثل اجتهاد وآراء الصدر، وفق منهجه النقدي والتأصيلي الذي رسمه بوضوح في كتابه اقتصادنا.

٣. استهدفت الدراسات السابقة متغيرات الدراسة بشكل جزئي مرتبط بموضوع التحليل النقدي والمنهجي في المذهب الاقتصادي الاسلامي عند الصدر، بينما الدراسة الحالية اسهمت في تقديم توجهات مفاهيمية نظرية وتأصيلية أكثر عمقاً وشمولاً لتمثل قاعدة معرفية يمكن الافادة منها في البحوث المستقبلية.

٤. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بإضافة معرفية وتطبيقية تمثلت في تنظير وتأصيل فقه النظريات الاقتصادية على أساس الأحكام الثابتة والوظائف الحكومية.

٥. لا توجد دراسة اسلامية أكاديمية أو غير إسلامية تناولت المذهب الاقتصادي في مجال التأصيل عند الصدر، لذا تعد الدراسة الحالية اضافة نظرية وتطبيقية جديدة في مجال فقه الاقتصاد.

سابعاً: خطة البحث

لقد جرى تقسيم البحث الحالي على ستة فروع:الفرع الأول: مفهوم المنهج الفقهي الاقتصادي عند الصدرالفرع الثاني: أسس المنهج الفقهي الاقتصادي عند الصدرالفرع الثالث: مسارات منهج الصدر في تعاطيه مع فكر الغرب الفرع الرابع: التتبع المنهجي الفقهي الاقتصادي عند الصدر الفرع الخامس: رسم المعالم المنهجية عند الصدرالفرع السادس: المنهج النقدي في الفقه الاقتصادي عند الصدر

الفرع الأول مفهوم المنهج الفقهي الاقتصادي عند الصدر

عُرف المنهج على إنه: "محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى الحلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الأنسان" **(فان دالين،٢٠٠٧، ص٩)**كما عُرِفَ أيضا: "مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدماً لعملية المعرفة، إذ سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها"**(Ranjit Kum ، 2011، P:16)** والمنهج عند الصدر:" مجموعة القواعد والأدوات التي استعملها لتقديم رؤية إسلامية، متكاملة،تضع الإسلام كدين ونظام حياة، وعقيدة، في مصاف العقائد والأفكار والنظريات المعاصرة"**(سعد،٢٠٠٦، ص٢٧٦)** لذلك نجد إن الصدر لم يحاول إن يقوم بتصريف النظريات على حساب العلم، والمنهج العلمي ولم يحاول أن يطبق النظرية على الواقع وينفذ الواقع في ضوءها، كما هو حاصل في كثير من الدراسات الحديثة، إنما كان ينفذ مناهج البحث وطرق الاستدلال في ضوء الواقع، وفي ضوء الحقائق الاجتماعية**(الصدر،١٩٨٧، ص١٥٦)**أما الفقه الاقتصادي عند الصدر وقبل الخوض في المفهوم، يجدر بنا أن نتوقف قليلا عند ملاحظة مهمة، تتعلق بالتعريف والتمييز بين كلمتي المذهب الاقتصادي وعلم الاقتصاد ولأي منهما تدرج كلمة فقه الاقتصاد الإسلامي، حتى تتضح لنا المعالم والأهداف والأبعاد الرئيسة والجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وفي هذا الصدد يقدم لنا الصدر **(الصدر،١٩٨٧،ص٣٤١)** تمييزا واضحا وبينا للكلمتين، فهو يعرف المذهب الاقتصادي للمجتمع بأنه "عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع إتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية، وعلم الاقتصاد هو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها "، وعلى هذا الأساس يتبين إن المقصود بالاقتصاد الإسلامي هو المذهب الاقتصادي للإسلام الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، بما يحتوي عليه هذا المذهب من أفكار ومفاهيم الإسلام الأخلاقية وكذلك المفاهيم العلمية الاقتصادية والتاريخية**(الصدر،١٩٩٨،ص٩)** ومن ثم فان الاقتصاد الإسلامي يمثل جزءا من تنظيم اجتماعي شامل للحياة وهو الدين، حيث يمثل الدين الإطار العام للاقتصاد الإسلامي، ووظيفة الدين بوصفه إطاراً للتنظيم الاجتماعي

والاقتصادي في الإسلام – أن يوفق بين الدوافع الذاتية والمصالح الخاصة من ناحية والمصالح الحقيقية العامة للمجتمع الإنساني – من وجهة رأي الإسلام– من ناحية أخرى.

الفرع الثاني أسس المنهج الفقهي الاقتصادي عند الصدر

لم يعتمد الصدر على منهج علمي واحد في بحوثه ودراساته المعرفية، بل اعتمد العديد من المناهج لبلوغ الحقيقة وفق المدخلات والمقدمات المعرفية التي زقهّا، وحسب الأدوات العلمية التي تناولها، إذ مارس المنهج النقلي في بحث النصوص الشرعية وطعّمه بالتجربة العلمية الحديثة، وهذا المنهج له أسسه وقواعده في أبواب الفقه الإسلامي وعلم أصول الفقه والحديث. كما استعمل الصدر المنهج العقلي في دراسة الأفكار والمبادئ الفلسفية ويقوم هذا المنهج على قواعد المنطق الأرسطي فيلتزم الحدود والرسوم في التعريف(تعريف المصادرات أو الأفكار الأولية)، وفي هذا المنهج يستعمل القياس والاستقراء والتمثيل في الاستدلال(**الصدر،١٩٩٨،ص١٥٥**). إن أحد المناهج الذي بحثه الصدر في أطروحاته الفكرية هو المنهج التجريبي، وهو طريقة دراسة الظواهر سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية، ويعد المنهج التجريبي: المنهج العلمي الحديث، وأهم ما تمخضت عنه النهضة العلمية الحديثة في أوربا من معطيات فكرية، ويقوم هذا المنهج على الاستقراء عن طريق الملاحظة والتجربة، ومجاله المعرفة الحسية(**الصدر،١٩٩٨،ص١٥٢**) كما يلجأ الصدر إلى العلم والفلسفة في بناء منهجه الإسلامي، ساعياً إلى اكتشاف الأساس المنطقي المشترك للعلوم الطبيعية والأيمان بالله تعالى. لقد أراد الصدر إن يخاطب العقول النيرة خطابا عقيلا مقنعا ولجأ إلى الاستدلال منهجاً في إثبات العقيدة الإسلامية ، إيمانا بالله وبالرسول(النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم) وبالرسالة(الدين).وميّز بين الدليل ومنهج الدليل، منتقلا من الفطرة أو البداهة، إلى الأدراك والتصديق بالدليل الفلسفي.وأظهر طول باع في تتبع مراحل المعرفة من الحسي والتجريبي إلى العقلي. وبعد إن توقف الصدر عند رفض المادية الجدلية والوضعية المنطقية، انتهى إلى تركيب منهج، يعتمد على الحس والتجربة، كبدايات للاستدلال، وهذا هو الاستقراء، وعلى العقل والاستنتاج لتنظيم الروابط والعلاقات الذهنية، وهذه طريقة الفلسفة. وعد الصدر إن الاستدلال، الذي مارسه الفكر البشري، ينقسم إلى قسمين:الاستنباط (كل استدلال لا تكبر نتيجته مقدمات) والاستقراء(كل استدلال تجيء نتيجته اكبر من مقدماته)، ولكل منهما دليله ومنهجه الخاص وطريقه المتميز(**الصدر، ١٩٩٠، ص٦**).

١.في الدليل العلمي الاستقرائي: يمَّهد الصدر لدليله، بلغتنا، لثلاثة أمور على طريقة الغزالي وديكارت (**الغزالي، ١٩٩٣، ص٨٤**):

الأمر الأول: الوضوح في عرض الدليل وتتبع نتائجه الأمر الثاني :تحديد خطواته ببساطة وايجاز.الأمر الثالث: التحقق من صحة المنهج أو الوثوق بالنتائج التي تؤدي إليها على نحو ما نحا ابو حامد الغزالي في كتابه المنقذ من الضلال عندما حدد اليقين بانه" هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافا لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم" (**الغزالي،١٩٩٣، ص٨٦**).

٢.في الدليل الفلسفي: لا يهتم الصدر كثيراً بتاريخ الفلسفة كمرجع لبناء الثقة بمعلومات العقل، ويحاكمها على وجهين: الوجه الأول، يتصل بالثقة بمبادئ الرياضة غير المرتبطة بالإحساس والتجربة (**الصدر،١٩٩٠، ص٥٣**).والوجه الثاني، انتقاد الوضعية المنطقية، ورفض المذهب التجريبي، وأثبات المذهب العقلي.وهو يكرَّس القسم الرابع من كتابه الأسس المنطقية للاستقراء لامتحان مقدمات المعرفة البشرية، ويركز بصورة خاصة على هدم المنطق الوضعي التجريبي بإثبات إمكان الاستدلال استقرائياً على القضية الأولية النظرية من خلال" علاقة اللزوم" بين الموضوع والمحمول، مثال:" الكل بطبيعته يستلزم أن يكون أعظم من الجزء، وإن اشتراك الزوايا في صفة أنها قائمة ليست بطبيعته انها متساوية"، فهناك إذا موضوع يستلزم بطبيعته صفة معينة، ولا ينفك عنها في حال من الأحوال. وعلاقة اللزوم الذاتي هذه بين الموضوع والمحمول، يمكن من ناحية مبدئية الاستدلال عليها استقرائياً(**الصدر،١٩٩٠، ص٤٣٦**). وما يطمح ان ينتهي إليه الصدر، من جملة تشريحاته وانتقاداته للمنطق الوضعي، تسويغ الثقة بالاعتقاد بالمعلومات العقلية على الرغم من ان عدم ارتباطه بالإحساس والتجربة، فمن الطبيعي إن نسلم ونثق بالمعلومات العقلية التي يعتمد عليها الدليل الفلسفي(**الصدر،١٩٩٠، ص٥٠**) وهذا يعني إخضاع القضية الفلسفية إلى شرط موضوعي(خارج الذات)هو الواقع، بغية اختبار مدى المطابقة بين الفكرة والروابط الخارجية المتوضعة التي تعبر عنها الفكرة، فاذا حصل التطابق دلَّ على صدقها، واذا حصل عكسه دل على خطئها(**سعد،٢٠٠٦، ص٢٧٧-٢٧٨**).

الفرع الثالث مسارات منهج الصدر في تعاطيه مع فكر الغرب

نتناول المنهج الذي انطلق منه الصدر في نقده لهذا الفكر مع ما توصل إليه واستنتجه معرفياً في تحديه ونقده للطريقة الغربية على الاتجاه الماركسي أو الرأسمالي، لكونهما القطبين السائدين في ذلك الوقت. اتسم المنهج المعرفي للصدر في نقد الفكر الغربي بموضوعية وواقعية إذ تعرض للنسق

العلوي والقاعدة على حدٍ سواء ليعالج العقم الذاتي ويفعل ويطور النتاج الداخلي لغرض إبراز الأنا الفكرية للباحث المسلم دون اللجوء الى التبعية الغربية، فهناك قراءات عديدة من قبل الباحثين حول المنهج الذي اتبعه الصدر في نقده للغرب وان كانت متشابهة من جهة المعنى.

إذ يرى المطوري: إن الصدر حدد ركنين أساسيين في تعاطيه مع فكر الغرب والصرح الفكري الذي يتجاوز إشكالية التبعية المنهجية للغرب هما(**المطوري،، ٢٠١٥م، ص١٢٧-١٣١**)أولاً: نقد الآخر ثانياً: إبراز الأنا الفكرية

أولاً: نقد الآخر هو مجهود يحتاج إلى استيعاب أفكار الأخرين استيعاباً شاملاً ودقيقاً وعرضاً امیناً وواعياً ومن ثمَ نَقده وتسجيل الملاحظات عليه(**الصدر،١٩٩٨،ص٢٠**) وبعبارة أخرى، إن نقد الآخر يتطلب نقد في المرتكزات الأساسية والبنى التحتية من خلال إبراز تهافته الداخلي وبيان اللوازم الباطلة له، إذ لو اطلع عليها أصحاب ذلك الفكر لما وسعهم الالتزام بتلك النتائج واللوازم الباطلة(**زاهد،٢٠٠٨م، ص١٣٦**).وإن نقد الآخر يمر بمرحلتين أساسيتين:مرحلة النقد البناءِ من خلال نقض أصل الرؤية والأساس الفكري، والمرحلة الثانية مرحلة النقد البنائي من خلال بيان التداعيات والأثار السلبية واللوازم الباطلة لفكر الأخرين.

ثانياً: إبراز الأنا هو المنهج العقلي والطريقة العقلية في التفكير وتحقيق الهوية الذاتية، من خلال إعطاء قيمة للعقل ومدركاته(**الصدر،١٩٩٠، ص٦٢**).

إذ يعد ابراز الأنا هو المنهج الأسلم والطريقة الأفضل في التباحث مع فكر الغرب، وأن هذا الابراز هو يتجاوز ازمة الهوية. إن جوهر عمليتي نقد الآخر وإبراز الأنا التي اضطلع بها الصدر تتمثل في أنه أراد إبراز نظم الحضارة الإسلامية وأسس قيامها، فيما نقد الأخر الغربي في أساس حضارتهم من خلال دراسة نظمه السياسية والاقتصادية والخلقية والعقلية.ويرى باحث آخر أن منهج الصدر يقوم على مسارين(**الامين، ١٩٩٦، ص١٢١**):

أحدهما: نقد مناهج التنمية وأطرها كما تجلت في الفكر والتطبيق والنتائج على مستوى العالم الإسلامي في عصرنا الراهن.وثانيهما: أطروحة البديل كما يقترحها هو، استناداً إلى إطار اشمل منه هو مشروع النهوض الشامل للامة. فالمسار النقدي يميز الصدر بين ما هو منهج للتنمية والتنمية الاقتصادية وبين ما هو اطار لهذه التنمية ويرى ان ما تمت تجربته حتى الأن على هذا الصعيد في المنطقة العربية والإسلامية أن هو إلا محاولات تستعير أو تستلهم اطراً للتنمية الغربية. على مستوى النظام الاقتصادي سعى الصدر لنقد النظام الاقتصادي الغربي (نقد الآخر) ومن ثم الى تقديم نظام اقتصادي إسلامي كفيل بمعالجة المشاكل التي يعانيها ذلك النظام (إبراز الأنا)، وقد خص لهذا المشروع كتابه (اقتصادنا)، فكتاب اقتصادنا كما عرّفه الصدر: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أُسسها الفكرية وتفاصيلها(**المطوري،٢٠١٥، ص١٣٤**) وقد جعل الكتاب في قسمين: خص القسم الأول منه لنقد الآخر الغربي في أسس نظاميه الاقتصاديين المعروفين الاشتراكي والرأسمالي، من خلال دراسة نقدية لكل من المذهبين في أسسهما ونظريتيهما دراسة علمية مستوعبة. فقد درس الماركسية في نظريتها المادية التاريخية والأسس التي تقوم عليها، ودرسها بما هي مذهب اقتصادي يقوم على أساس الاشتراكية ثم الشيوعية(**النفاخ،٢٠٠١م، ص٣٣٩**). وكذا فعل مع الرأسمالية، فقد درسها في خطوطها المذهبية العامة، مركّزاً نقده على النظام الاقتصادي الرأسمالي. انتهى الصدر من دراسة النظامين والمذهبين الاقتصاديين الرأسمالي والماركسي بالنقد والتحليل، فعقد البحث للحديث عن معالم المذهب الاقتصادي الإسلامي (إبراز الأنا)، فتحدث عن الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي وعن مراحل التوزيع وعلاقتها مع مرحلة الإنتاج، وفضلاً عن حلول المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الإسلام. أما ثاني القسمين، فقد خصّه الصدر بعملية اكتشاف المذهب الاقتصادي الإسلامي، في ضوء تشريعات الإسلام ومفاهيمه وأحكامه التي ترتبط بالحقل الاقتصادي والثروة، وقد أقام الصدر جهده النظري في اكتشاف المذهب الاقتصادي في الإسلام على أساس عمليتين مترابطتين: الأولى تجميع عدد من التشريعات والمفاهيم الإسلامية التي يمكنها أن تلقي الضوء في عملية اكتشاف المذهب الإسلامي في الاقتصاد، والثانية تفسير تلك المجموعة من التشريعات والمفاهيم تشريعاً نظريّاً موحداً يبرز المحتوى والمضمون المذهبي للاقتصاد الإسلامي من كل هذا يتضح لنا أن الصدر على مستوى النظام الاقتصادي الذي هو نظام أساس من نظم الحضارة، سار في خطين متوازنين: نقد الآخر وإبراز الذات(**محسن، ٢٠٠٨م، ص٢٩٥**).

مما تميز به منهج الصدر في بناء فلسفته الاقتصادية والاجتماعية بروز الجانب النقدي إذ تسجل لنا مؤلفاته وأعماله الفكرية والفقهية والثقافية هذه النزعة النقدية. فقد نقد المذاهب والأنظمة الفكرية والفلسفية والاقتصادية، كالماركسية والرأسمالية وغيرها من المذاهب والأنظمة، ولم يقتصر النقد الصدري على المذاهب الغربية فحسب، بل نقد الأفكار والنظريات الإسلامية في مجالات عديدة كالفقه والأصول والتفسير والسياسة والتاريخ والاجتماع وغيرها.

الفرع الرابع التتبع المنهجي للفقه الاقتصادي عند الصدر

إنّ التتبع المنهجي يمتاز بعده سمات فرعية أهمها:أولاً: تلخيص الفكرة أو المذهب يتابع ماركس من بداية استدلاله الأخير على جوهر القيمة بالتفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية الى انتهاء عملية تحليل التبادل والوصول الى ان العمل هو جوهر القيمة التبادلية، ثم يقارن بينه وبين "ريكاردو" فيكتب(**الحسن،١٩٩٢، ص٢٠٩-٢١٧**):

إن قانون القيمة القائم على أساس العمل يتوقف:

١. توفر المنافسة التامة، فلا يسري على حالات الاحتكار.

٢. ان كون السلعة نتاج اجتماعي يمكن إيجاده عن طريق العمل الاجتماعي دائماً، فلا يسري القانون على الإنتاج الفردي(**الصدر، ١٩٩٠،ص١٩٢**).

إن هذا التلخيص لا يقف عند هذا النوع، بل يتعداه إلى الجانب البنائي أو الإنشائي أي لدى الباحث نفسه، (لدى الصدر):"نستطيع الآن أن نستوعب الصورة كاملة، وان نحدد النظرة العامة، فالأرض بطبيعتها ملك للإمام ولا يملك الفرد رقبتها، ولا يصلح أي اختصاص فردي بها، إلا على أساس ما ينفقه الشخص على الأرض من عمل للأجل أعدادها واستثمارها"(**الصدر،٢٠٠١م، ص٦١**) وهذا الاختصاص أو الحق الذي يكسبه الفرد نتيجة لعمله فيها لا يمنع الأمام عن فرض الطسق(**الصدر، ١٩٩٠، ص٥٦١**) ، أو الضريبة على الأرض المحيات تسهم الانسانية الصالحة كلها في الاستفادة منها، ولا يتعارض هذا مع العفو عن الطقس او الضريبة احيانا، لظروف استثنائية ، كما جاء في اخبار التحليل(**الصدر، ١٩٩٨، ص٤٨٣**)إنّ خلق فرصة جديدة في ثروة طبيعية، والانتفاع المستمر بثروة توفرت فيها الفرصة طبيعياً، هما المصدران الاساسيان للحق الخاص بالثروات الطبيعية. إنّ الطابع المشترك لهذين المصدرين هو الصفة الاقتصادية، وليس من أعمال القوة والاستئثار(**الصدر، ١٩٩٨، ص٥٥٤-٥٥٥**).

ثانياً: بيان الأساس في المذهب

إنّ النقطة المركزية التي تصدر منها فكرة ما، أو مدرسة فكرية ما تضم عدة افكار تكون فيما بينها نسقاً(**العمري ،٢٠٠٣، ص٩٦**) إذ إن أسس المذهب العام للهيكل الاقتصادي حسب الصدر تتألف من ثلاث أركان اساسية وهي كما يلي(**الصدر، ١٩٩٠، ص٢٩٥**):

١-مبدأ الملكية المزدوجة

٢-مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود

٣-مبدأ العدالة الاجتماعية

ثالثاً: بيان الدافع للمذهب

نأخذ من الصدر نقلين كليهما يدور حول الماركسية: فالماركسية تشد كثيراً من الناس بتقدير واعجاب لما تطرحه ، لم يحظ غيرها من النظريات الاخرى بهما. ويكتب لنا صاحب الأسس في بيان الدافع لهذا الاقبال عليها: والواقع ان أروع ما في الماركسية، واكثر قواها التحليلية اغراءً واستهواءً انما هو:قوة هذا الشمول والاستيعاب الذي تتميز به على أكثر التفاسير الأخرى للعمليات الاجتماعية والاقتصادية، وتعبر من خلاله عن ترابط وثيق، بين مختلف تلك العمليات في كل الميادين الإنسانية(**العمري ، ٢٠٠٣ ، ص٩٩**). والصدر حين يبين لنا كيف وضع ماركس القاعدة الأساسية لاقتصاده، يشير الى ظاهرة يقول انها خطيرة، في التحليل الماركسي لجوهر القيمة، التي هي القاعدة الأساسية للاقتصاد الماركسي:"إن ماركس اتبع في تحليله واستكشافه لقانون القيمة ، طريقة تجريدية خالصة، بعيداً عن الواقع الخارجي، وتجاربه الاقتصادية"(**الصدر، ١٩٩٠، ص١٠١**).

رابعاً: ربط الفروع بالأصول إن العامل الذي يوجد في مصدر طبيعي ما فرصه تمكنه-ضمن شروط معينة- من استغلال هذا المصدر، ترتب له حقاً خاصاً في استثماره، لا يبلغ التملك، ويكون هذا الحق ملازما للعمل في المصدر الطبيعي وجوداً وعدماً" وهذا الاكتشاف للترابط بين حق العامل في المصدر الطبيعي، والفرصة التي ينتجها العمل في ذلك المصدر، يترتب عليه منطقيا ان يزول حق الفرد في المصدر اذا تلاشت تلك الفرصة التي انتجها، لان حقه في المصدر الطبيعي كان يقوم كما عرفنا على أساس تملكه لتلك الفرصة" (**الصدر، ١٩٩٨، ص٥٤٣**) وفي هذا الضوء نعرف أن الاقتصاد الإسلامي بوصفه جزءاً من تنظيم اجتماعي شامل للحياة، يجب ان يندرج ضمن الاطار العام لذلك التنظيم، وهو الدين، فالدين هو الاطار العام لاقتصادنا(**الصدر، ١٩٩٨، ص٣٢٨-٣٢٩**).

خامساً: تبيان الخطأ في أساس المفهوم

من اجل توضيح هذه الفقرة لابد من التمييز بين مفهومين هما(**العمري ،٢٠٠٣، ص٩٥**)"علم الاقتصاد" و"المذهب الاقتصادي". ففي حين يبحث الأول عن قوانين موضوعية مستقلة في الاقتصاد، يبحث الآخر في طريقة تطبيق هذه القوانين ضمن مفهوم خاص يحدده المذهب ونظرته إلى هذه القوانين.ويحذرنا -مكتشف المذهب الاقتصادي الإسلامي- من الخلط بين المفهومين ومجاليهما:"فكم يخطئ الباحث-على هذا الأساس الذي قدمناه-

إذا تلقي المذهب الرأسمالي من العلماء الرأسماليين، بوصفه حقيقة علمية، أو جزءً من علم الاقتصاد، ولم يميز بين الصفة العلمية والصفة المذهبية لأولئك الاقتصادين. فلا تعني صحة ذلك القانون العلمي أو غيره من القوانين العلمية، إن يكون هذا الحك المذهبي صحيحا وانما يتوقف هذا الحكم على صحة القيم والأفكار التي أقيم على أساسها" (**الصدر، ١٩٩٨، ص٢٦١-٢٦٢**). ويأتي الصدر إلى ذكر المبررات الرأسمالية للفائدة(**الصدر،١٩٩٨، ص٦٣٦-٦٣٩**)وينقدها واحداً فواحداً :"وجاءت الرأسمالية اخيراً على يد بعض رجالاتها بأقوى مبرراتها للفائدة، اذ فسرتها بوصفها تعبيراً عن الفارق بين قيمة السلع الحاضرة وقيمة سلع المستقبل، اعتقادا منها بان للزمن دوراً إيجابياً في تكوين القيمة، فالقيمة التبادلية لدينار اليوم اكبر من القيمة التبادلية لدينار المستقبل والفكرة في هذا التبرير الرأسمالي، تقوم على أساس مخطئ، وهو ربط توزيع ما بعد الإنتاج بنظرية القيمة. فان نظرية توزيع ما بعد الإنتاج في الإسلام منفصلة عن نظرية القيمة"(**الحسن، ١٩٩٢، ص٢١٧**).

الفرع الخامس رسم المعالم المنهجية عند الصدر

ومن أهم المعالم المنهجية التي يرسمها الصدر للباحث هي(**الصدر،١٩٩٠، ص٢٠٩-٢١٠٧**):

١. افتراض التجرد البدئي في البحث: العمل بناء على هذا الافتراض:

ان هذه الفكرة هي تفسير الاستقراء ككل، ووجوب افتراض التجرد عن أية معلومات واستدلالات تروية مسبقة.

ففي سياق مناقشة احتمال الشيء المنافس الذي يرمز له بـ(ت) هذا الشيء الذي يحتمل ان يكون سبباً منافساً للعلاقة بين (أ) والسبب و(ب) النتيجة تقرأ: إن قيمة احتمال (ت) في كل تجربة بصورة مستقلة عن وجوده أو عدمه في تجربة أخرى هو ١/٢، ولابد من دراسة مبررات هذا الافتراض ، الذي يشكل الوجود والعدم مجموعة متكاملة يقوم على أساسها علم أجمالي ينقسم بالتساوي. إن الأسس المنطقية التي تقوم عليها الاستدلالات العلمية المستمدة من الملاحظة والتجربة هي الأسس المنطقية نفسها التي يقوم عليها الاستدلال على أثبات الصانع المدبر لهذا العالم، وهكذا نبرهن على أن العلم والأيمان مرتبطان في أساسهما المنطقي الاستقرائي ولا يمكن – من وجهة النظر المنطقية للاستقراء – الفصل بينهما إذ يؤكد الصدر أن الدليل الاستقرائي اقرب إلى الفهم البشري العام– إذ يخاطب الأنسان وجدانه وعقله(**الصدر،١٩٩٠، ص٤١٩**).

٢. وجوب افتراض مصادرات وبديهيات: في أساس أي تقويم موضوعي لدرجة التصديق، وذلك ما نراه في المرحلة الثانية للدليل الاستقرائي، وهي مرحلة التوالد الذاتي: "أن الدرجة الموضوعية للتصديق هي: الدرجة التي يمكن استنباطها من الدرجات الموضوعية لتصديقات سابقة، فكما إن قضية من قضايا المنطق تستنبط من قضايا أخرى، كذلك الدرجات الموضوعية للتصديقات تستنبط من الدرجات الموضوعية لتصديقات سابقة، إذ تكون هذه الدرجات موضوعية ومعطاة عطاء مباشر في الوقت نفسه"(**الصدر، ١٩٩٠، ص٤٢٢**).

٣. تحديد نقطة البدءيتم تحديدها من قسمين هما:القسم الأول: نظرية المعرفة القسم الثاني: النظريات الاقتصادية الأخرى.**القسم الأول: نظرية المعرفة** يعالج الصدر مسالة بداية المعرفة، فيحدد نقطة البدء فيها قائلاً:هناك قسمان من المعرفة– على الاقل– يجب ان يشكلا بداية للمعرفة:أحدهما: المعرفة التي تفترضها بديهيات نظرية الاحتمال(**العمري، ٢٠٠٣، ص٤٧**).والأخر: المعرفة بالخبرة الحسية نفسها، لا بموضوعاتها(**الصدر ،١٩٩٠،ص٤٢٩**). وفيما يلي تفسير الصدر لنقطة الانطلاق" أذا درسنا المسالة دراسة فلسفية، نجد أن الإحساس التجريبي لا يعدو أن يكون لوناً من الوان التصور، فمجموعة التجارب مهما تنوعت أنما تمون الأنسان بإدراكات حسية متنوعة"(**الصدر، ١٩٩٠ ص٤٦٦**)، وفي ضوء تللك المبادئ نثبت موضوعية أحاسيسنا وتجاربنا(**الصدر، ١٩٨٧، ص١٤٧**). للمذهب التجريبي ثلاث اتجاهات في تفسير الاستقراء(**العمري ، ٢٠٠٣ ، ص٩٧**):

١. الاتجاه اليقيني ويمثله جون ستيورت مل.

٢. الاتجاه الترجيحي ويمثله برتراند رسل.

٣. الاتجاه السيكولوجي ويمثله دافيد هيوم.

وعندما يصل الصدر الى نقد الاتجاه الثالث–بعد مروره بنقد الاتجاهين السابقين–إذ يتساءل ما الاعتقاد؟ ثم يقول :نقطة البدء التي يجب ان نبدأ منها هي: طريقة هيوم في تفسير الاعتقاد. وتتلخص هذه الطريقة بأمرين:الأمر الأول: إن الفارق بين التصور والاعتقاد ليس في المحتوى ، بل في طريقة أدراكه(**الصدر، ١٩٩٠، ص٩٦**).الأمر الثاني: إن مرد هذا الفرق بين طريقة ارتسام الفكرة في ذهننا، الى ما تتمتع به من قوة، وما تمتلئ به من حيوية، فاذا كانت فكرتنا عن الشيء مجدبة خافته ليس فيها قوة فهي مجرد تصور واذا زاخرة بالحيوية والقوة فهي اعتقاد(**الصدر، ١٩٩٠، ص٩٧**).

القسم الثاني: النظريات الاقتصادية الأخرى

ويختزلها في كتابيه المدرسة الإسلامية والإسلام يقود الحياة، وفق ما بحثه في الأسس والخطوط العامة للاقتصاد الإسلامي: إن للعمل عند الصدر دوراً في التوزيع، ضمن نظرة الاسلام العامة للمشكلة الاقتصادية وحلولها، فكيف بدأ الصدر في هذا الموضوع؟:"لكي نعرف دور العمل في التوزيع،

يجب ان ندرس الصلة الاجتماعية بين العمل والثروة التي ينتجها، فالعمل ينصب على مختلف المواد الطبيعية، فيستخرج المعدن من الأرض، ويقطع الخشب من الاشجار، الى غير ذلك من الثروات والمواد التي يحصل عليها الأنسان من الطبيعة عن طريق العمل" **(الصدر، ١٩٨٧، ص٣٤٨)**.

طرح الصدر سؤالاً: حول دور العمل في التوزيع، فقال: ماذا تكتسب المادة من طابع اجتماعي بسبب العمل؟، وما علاقة العامل بالثروة التي حصل عليها عن طريق عمله؟**(الصدر، ١٩٩٨، ص٣٤٩)** ثم أجاب عليه قائلاً: إن الإسلام يعالج قضايا التوزيع على نطاق أوسع وأشمل، لأنه لا يكتفي بمعالجة توزيع الثروة المنتجة، ولا يتهرب من الجانب الأعمق للتوزيع ، أي توزيع مصادر الإنتاج، كما صنعت الرأسمالية، اذ تركت مصادر الإنتاج يسيطر عليها الأقوى دائماً، تحت شعار الحرية الاقتصادية ، التي تخدم الأقوى وتمهد له السبيل إلى احتكار الطبيعة ومرافقتها. ولهذا السبب تصبح نقطة الانطلاق، أو المرحلة الأولى في الاقتصاد الإسلامي هي :التوزيع بدلاً من الإنتاج، كما كان في الاقتصاد السياسي التقليدي، لان توزيع مصادر الإنتاج نفسها يسبق عملية الإنتاج، وكل تنظيم يتصل بعملية الإنتاج نفسها أو السلع يصبح في الدرجة الثانية**(الصدر، ١٩٩٨، ص٤٣٥-٤٣٦)**.

٤. تحديد لون التفكير إن العالم يسير طبقاً لقوانين ومبادئ تجري عليه وتتحكم فيه، وإنما تختلفان في تفسير هذا العالم واعتباره ذاتياً أو موضوعياً**(الصدر، ١٩٨٧، ص١٥١)**والأدلة التي تستند اليها المادية التاريخية ثلاثة: فلسفي، وسيكولوجي، وعلمي**(الصدر، ١٩٩٨، ص٧٠)**.والصدر بعد ان يناقش الدليل الأول والثاني، يصل الى الدليل الثالث فيقول:ماذا يمكن للماركسية ان تقدمه من دليل علمي بهذا الصدد؟إن أهم عقبه تواجه الماركسية في هذا المجال هي:طبيعة البحث التاريخي حيث يتناول مجموعة من الأفكار والظواهر المجتمع البشري كالدولة والملكية، وبالتالي لابد ان نضع تفسير كامل لكل ظاهرة**(الصدر ١٩٩٢، ص٢٠٩-٢١٧)**.والمعارف في رأي المذهب الذاتي(الصدري)لها أقسام ثلاثة**(الصدر، ١٩٩٠، ص٢٦)**:

أ- أولية تشكل الجزء العقلي القبلي من المعرفة، وهذا الجزء أساس المعرفة البشرية العامة.

ب- ثانوية مستخلصة من السابقة بطريقة التوالد الموضوعي

ت- ثانوية مستنتجة من معارف سابقة بطريقة التوالد الذاتي.

٥. الانطلاق من نقطة متفق عليها ومتابعة الخلافات المذهبية بعدها فالصدر في دراسة نظرية الإنتاج، ينطلق من نقطة متفق عليها، بين المذاهب الاقتصادية، والغاية من ذلك، جعل هذه النقطة منطلقاً لدراسة الخلافات المذهبية:" كنا ندرس من نظرية الإنتاج النقطة المتفق عليها مذهبياً، بين مختلف الاتجاهات الفكرية للمذاهب الاقتصادية فقد عرفنا من تنمية الإنتاج واستثمار الطبيعة الى أبعد حد، من المبادئ الأساسية في النظرية الإسلامية، ومن الأهداف التي يتفق فيها الإسلام مع سائر المذاهب"**(الصدر، ١٩٩٠، ص١٢٧-١٢٨)**. ولكن هذه المذاهب بالرغم من أن اتفاقها على هذا المبدأ والحالة، تفترق في مقابل التفصيلات، وعملية التفكير فيها تبعاً لاختلاف أسسها الفكرية وهيكلها الحضاري العام، ومفاهيمها عن الكون والحياة والمجتمع**(الصدر، ١٩٩٨، ص٦٦٧)**.

الفرع السادس المنهج النقدي في الفقه الاقتصادي عند الصدر

يُعد المنهج النقدي عند الصدر في الفقه الاقتصادي السمة البارزة في عملية البحث والدراسة، إذ تعرض الصدر كثير من المناهج الغربية والإسلامية وفق القوانين والقواعد والنظريات بطريقة النزعة النقدية موضحاً للباحثين والمفكرين جوانب القوة والضعف والصحة والفساد من خلال المسلك أو التقعيد العام الذي يتبناه. وقد وضح الصدر طريقة المنهج النقدي وفق مقدمات طرحها في كتاباته وبحوثه ودراساته، ومعايير هذه الطريقة بالنظر إلى منطلقاته تتسم بمعالم وهيكلية عامة وقد تم إيجازها بالنقاط الآتية**(النفاخ، ٢٠٠١، ص٣٤٠-٣٤٤)**:أولاً: صفات المنهج النقدي ثانياً: أدوات المنهج النقدي ثالثاً: أنواع المنهج النقديرابعاً: صور المنهج النقدي.

أولاً: صفات المنهج النقدي يرى الصدر: أن المنهج النقدي البناء لابد من أن يتصف بصفات هي:

١.الامانة في النقل: نسبة الأفكار والنظريات إلى قائليها بدقة وأمانة.

٢.الاخلاقية: إذ الاتزان المنطقي وعدم التحامل على مخالفيه في الرأي بالتجريح بل يحترم آراء الاخرين.

٣.الموضوعية: أي عدم الانحياز الذاتي مع طرح البديل.

٤.الشجاعة الأدبية: التصريح بالحقيقة العلمية كما ظهرت في ميزان البحث العلمي ولا يصادرها(مصادرة الحقيقة).

٥.الرسالية: على الأنسان العارف تقع مسؤولية التصدي للنقد البناء سواء على مستوى نفسه أو المجتمع إسلامي كان أو غير إسلامي، انطلاقاً من المسؤولية الإنسانية أو الشرعية في عملية التغيير والإصلاح.

ثانياً: أدوات المنهج النقدي

يرتكز المنهج النقدي على الأدوات الآتية:

١.العقل والوجدان: إذ الانطلاق من البديهيات العقلية والمسلّمات الوجدانية التي تذعن لها كل النفوس غير المعاندة كما في استحالة النقيضين أو ارتفاعهما وكما في احتجاج الموجود الممكن العلة(**الصدر، ١٩٨٧، ص ص٣٧٤-٣٧٦**).

٢.النصوص الإسلامية: مما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة، إذ قدم الصدر من تفسير المشكلة الاقتصادية بالاستفادة من قوله تعالى:**﴿...وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ سورة ابراهيم/٣٤**)، إذ أوضح إن المشكلة الاقتصادية ليس في قلة الإنتاج كما تدعي الرأسمالية ولا التناقض بين الإنتاج والتوزيع كما تزعم الماركسية، وانما منشأ هذه المشكلة هو الأنسان بظلمه وكفرانه، ظلمه في حياته العلمية، وكفرانه بالنعمة الإلهية(**الصدر، ١٩٩٨، ص٣٣٢**).

٣.العلوم المعاصرة: بما قدمته من قضايا علمية ومسلّمات تجريبية، وهذا اللون استعمله الصدر في مناقشته مع الأنظمة الغربية، مثلاً:(الجزء الذي لا يتجزأ)، والتوالد الذاتي، إذ إن معطيات العلوم الحديثة ابطلت دعوى الجزء الذي لا يتجزأ بعد انشطار الذرة والتعرف على مكوناتها من الإلكترونات والبروتونات والتي هي عبارة عن أمواج كما أبطل باستور دعوى التوالد الذاتي وأثبت بتجاربه العلمية أن الجراثيم والميكروبات التي تعيش في الماء كائنات عضوية مستقلة ترد إلى الماء من الخارج ثم تتولد فيه(**الصدر، ١٩٨٧، ص ص٣٠٣-٣٠٤**).

ثالثاً: أنواع المنهج النقدي يرى الصدر: إن المنهج النقدي أما نقد موضوعي وأما نقد غير موضوعي حسب تقييم المرحلة ويمكن تحديد هذا النوع من النقد بالآتي(**الصدر، ٢٠٠١، ص١٦**):

١.النقد الذاتي: يسلط الأنسان الأضواء في أفكاره وطروحاته، فأنه قد تتكشف له مبانٍ وأفكار تختلف عما كان يتبناه، وقد عدل الصدر من حكم الشورى إلى ولاية الفقيه.

٢.نقد الأخرين: ويتم عن طريق النقد الاستدلالي الذي يُدرس فيه أفكار الآخرين وأعمالهم المتنوعة وقد مارس الصدر هذا النوع بشكل واسع ليوضح معالم الحق من الباطل والصحة من الفساد.

رابعاً:صور المنهج النقدي في الفقه الاقتصادي

يتكون المنهج النقدي من الصور الآتية:

١.نقد المفاهيم والمصطلحات: فقد أورد نقده على خطأ تعريف الحكم الشرعي القائل "هو خطاب الشرعي المتعلق بأفعال المكلفين" (**الصدر، ١٩٨٧، ص١٠٤**)إذ عرفه الصدر "هو التشريع الصادر من الله تعالى لتنظيم حياة الأنسان والخطابات الشرعية في الكتاب والسنة مبرّزة للحكم الشرعي وكاشفة عنه وليست هي الحكم الشرعي نفسه"(**الصدر، ١٩٨٧، ص١٠٤**).

٢.نقد القوانين والقواعد والنظريات: كنقده نظرية القيمة أساس العمل: وهي نظرية أعتمدها ماركس في مجال تحليل القيمة التبادلية.

٣.نقد المناهج: وقد عالج الصدر غياب أو ضعف المنهج في الدراسات الحوزوية على مستوى النقد الداخلي الإسلامي، موضحاً الثغرات وما ينبغي اتخاذه من خطوات مراعاة للزمن وحاجة العصر(**الصدر، ١٩٨٧م، ص٩٤-٩٦**)، أما على مستوى النقد الخارجي-النقد في الوسط غير الإسلامي- ، فقد نقد أفكار وقواعد الأنظمة الرأسمالية والماركسية(**الصدر، ١٩٨٧، ص ص٢٠-٢١** أما حاجة المنهج النقدي ومشروعيته عند الصدر فتكمن في ايجابية أو سلبية هذا المنهج على الواقع والحياة للفرد والمجتمع مع مراعاة الصورة الشرعية والإنسانية، لما يترشح من هذا النقد من كليات أو جزئيات تصب في مصلحة التنظير والتطبيق للرؤية الإسلامية. فضلاً عن ذلك يرى الصدر أن الدراسة المنهجية والبحثية لأي مذهب قائم لابد من الأخذ بأساليب ثلاثة مجتمعة هي(**الصدر، ١٩٩٨، ص٢٤٨**)الأسلوب الأول: نقد المبادئ والأسس الفكرية التي يرتكز عليها المذهب.الأسلوب الثاني: دراسة مدى انطباق تلك المبادئ والأسس على المذهب الذي أُقيم عليها.الأسلوب الثالث: بحث الفكرة الجوهرية في المذهب من ناحية إمكان تطبيقها، ومدى ما تتمتع به الفكرة من واقعية وامكان أو استحالة وخيال من ناحية أخرى. وقد استعمل الصدر هذه الأساليب في دراسته ونقده للمذهبين الماركسي "الاقتصاد الموجه القائم على أساس اشتراكي"، والرأسمالي "الاقتصاد الحر القائم على أساس الربح"، في كتابه الخالد اقتصادنا.

الخاتمة

هدف البحث الحالي على اكتشاف المصطلح المفهومي للمنهج الاقتصادي المنتزع من رحم الثقافة الاسلامية وفق الاطروحة المعرفية الجديدة، وتطوير أدوات معرفية حديثة، لإعادة قراءة الفقه الإسلامي بما ينسجم مع كل مرحلة زمكانية.فضلاً عن ذلك تكوين الرصيد الفكري والمعرفي للمنهج الاقتصادي من خلال اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية القائمة على أساس أفكار ومفاهيم ذات طابع شرعي (اخلاقي أو علمي). وقد أظهر البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وكالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

ثانياً: التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١-اعتمد الصدر المنهج العقلي في دراسة الافكار والمبادئ الفلسفية ويقوم هذا المنهج على قواعد المنطق ، و إن أحد المناهج الذي اعتمدها الصدر في أطروحاته الفكرية هو المنهج المعرفي، وهو طريقة دراسة الظواهر سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الانسانية، ويعد المنهج المعرفي: المنهج العلمي الحديث

٢-عالج الصدر غياب أو ضعف المنهج في الدراسات الحوزوية على مستوى النقد الداخلي الاسلامي، موضحاً الثغرات وما ينبغي اتخاذه من خطوات مراعاة للتطور الفكري وحاجة العصر، أما المنهج النقدي ومشروعيته فتكمن في ايجابية أو سلبية هذا المنهج على الواقع والحياة للفرد والمجتمع مع مراعاة الصورة الشرعية والانسانية

٣-عدّ الدليل الاستقرائي وأسسه المنطقية مرجعاً رئيسياً وضرورياً في عملية انتتاج المعرفة أو الاستدلال على مصداقيتها وموضوعيتها، وخاصة في عملية استخراج المنهج الاقتصادي وفق الأطروحة المعرفية الجديدة عند الصدر.

٤-المنهج الاقتصادي عند الصدر يبدئ من خلال الواقع وموضوع البحث وانتهاءً بالنص القرآني والسنة المطهرة، بالنسبة لذلك الموضوع، والتوحيد بين التجربة البشرية بما تشتمل عليه أبعاد وتفاصيل متنوعة وما يقوله النص، فأن التحام الواقع بالنص يتيح للمفكر المسلم أن يؤصل رؤى إسلامية جديدة، أو يهذب نظرية بشرية توافق الصور الشرعية.

٥-إنّ الوحي الرباني بشقيه القرآن والسنة المعصومة تشكل عنصراً أساسياً من العناصر المكونة للمعرفة والمنهج المنتجة لهما، فالطريقة المعرفية والمجتمع والدولة والفرد لا يمكن إن يتطبعوا بغير الطبيعة الإسلامية، لأنها تنسق كلَّ قيد وكلَّ شرط يمنح الوحي الرباني من أن يكون أطارا عاماً للممارسة الإنسانية اليومية.

ثانياً: التوصيات

١. الاستعانة بالتجربة البشرية والعلوم المعاصرة، وتقريب هذه العلوم من مركزية الشريعة، وجعلها خادمة للثقافة الإسلامية، وتحت حكميتها، لتطوير المنهج الاقتصادي بما يتلاءم مع واقع الحياة.

٢. العمل على تطوير وتحريك رهان التراث عبر تجديد القراءة وإعادة الفهم الفقهي وفق الثوابت والمصادر الدينية، بما ينسجم مع مصالح العباد والبلاد، من خلال تشخيص نمذجة فكرية تأصيلية عبر القران الكريم الذي يعُدّ منشأً للإدراك والعقائد والتعاليم، بما تتطلبه كل مرحلة ودون المساس بالثوابت والأصول الدينية.

٣. التركيز على خصوصية المجتمع الإسلامي في تركيبه النفسي والتاريخي والقيمي والعقدي، ودوره في انجاح عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، بناء على المفهوم الإسلامي للرقابة غير المنظورة(الرقابة الذاتية)، إذ تعد من اهم مقومات نجاح الحياة التنظيمية واحترام المجتمع لها من خلال منظور الرقابة والسيطرة

٤. استثمار الصورة الشرعية لحركة الدولة وأجازتها من قبل الشارع في وضع السياسة المالية والنقدية وفق اختلاف الأزمنة والظروف، لدفع عملية التنمية الاقتصادية المستدامة بما يحقق الرفاه والعدالة الاقتصادية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المصادر العربية

١. إبراهيم الموسوي، منهج البحث العلمي عند الأمام الصدر، المتنبي للطباعة، بغداد، ٢٠٠٩م.

٢. حازم مالك محسن، منهج البحث العلمي في فلسفتنا، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨م.

٣. حسن العمري ، إسلامية المعرفة عند محمد باقر الصدر، دار الهادي للطباعة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٣.

٤. حسين سعد، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦.

٥. حسين علي دشتي، "تنقيح الأسس المنطقية للاستقراء، الرائد للطباعة، قم، ٢٠٠٤م.

٦. ديوبولد ب.، فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل، مكتبة الأنجو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٧. عبد الأمير كاظم زاهد، جدليات منهجية وتنظيرية-مقاربات في فكر السيد الصدر، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨م.

٨. عبد الحسن النفاخ، المنهج النقدي في مدرسة الشهيد الصدر، مجلة فقه أهل البيت، العدد ٢٠، السنة الخامسة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٩. عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، دار الكتاب الإسلامي، قم ايران، ١٩٩٠.
١٠. مازن المطوري، مدخل إلى منهج لنقد الغرب-قراءة في دراسة الشهيد الصدر، مجلة الاستغراب، بيروت، عدد١، ٢٠١٥م.
١١. محمد الغزالي، المنقذ من الضلال والموصل الى ذي العزة والجلال، تحقيق جميل صلبيا، دار الأندلس، ط٨، بيروت، ١٩٩٣.
١٢. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف، بيروت، ١٩٩٨م.
١٣. محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٠.
١٤. محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، مؤسسة الهدى الدولية للنشر والتوزيع، قم، ط١، ٢٠٠١م.
١٥. محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، بيروت، ١٩٨٧م.
١٦. محمد باقر الصدر، موجز في أصول الدين، ط٢، دار الزهراء، بيروت، ١٩٨٧.
١٧. محمد حسن الأمين، آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الأمام الصدر، مؤسسة دار الإسلام، ط١، بيروت لبنان، ١٩٩٦.
١٨. نزيه الحسن، محمد باقر الصدر دراسة في المنهج ، دار المعرف-بيروت -لبنان، ١٩٩٢.
١٩. يحيى محمد، الاستقراء والمنطق الذاتي-دراسة تحليلية لأراء السيد محمد باقر الصدر في كتابه الأسس المنطقية للاستقراء.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- Ranjit Kum,Research Methodelogy, Sage Publications Ltd, London, 2011

Sources and References

❖ The Holy Quran

1. Ibrahim Al-Moussawi, The Scientific Research Methodology of Imam Al-Sadr, Al-Mutanabbi Printing, Baghdad, 2009.
2. Hazem Malik Mohsen, The Scientific Research Methodology in Our Philosophy, Al-Aref Printing, Beirut,
3. Hassan Al-Omari, The Islamicity of Knowledge of Muhammad Baqir Al-Sadr, Dar Al-Hadi Printing, Beirut-Lebanon, 1st ed., 2003.
4. Hussein Saad, Contemporary Arab Islamic Fundamentalism between the Fixed Text and the Changing Reality, Center for Arab Unity Studies, 2nd ed., Beirut, 2006.
5. Hussein Ali Dashti, "Revising the Logical Foundations of Induction", Al-Raed for Printing, Qom, 2004.
6. Deopold B., Van Dalen, Research Methods in Education and Psychology, translated by Muhammad Nabil Noufal, Anjou Egyptian Library, Cairo, 2007.
7. Abdul Amir Kazem Zahid, Methodological and Theoretical Dialectics - Approaches in the Thought of Sayyid al-Sadr, Al-Aref for Publications, Beirut, 2008.
8. Abdul Hassan al-Nafakh, The Critical Method in the School of Martyr al-Sadr, Fiqh Ahl al-Bayt Magazine, Issue 20, Fifth Year 1421 AH - 2001 AD.
9. Abdul Hadi al-Fadhli, Principles of Research, Dar al-Kitab al-Islami, Qom, Iran, 1990.
10. Mazen al-Mutawari, Introduction to a Methodology for Criticizing the West - A Reading in the Study of Martyr al-Sadr, Al-Istighrab Magazine, Beirut, Issue 1, 2015.
11. Muhammad al-Ghazali, The Savior from Al-Dalal and Al-Mawsel Ila Dhi Al-Izzah Wal-Jalal, edited by Jamil Salbia, Dar Al-Andalus, 8th ed., Beirut, 1993.
12. Muhammad Baqir Al-Sadr, Our Economy, Dar Al-Maaref, Beirut, 1998.
13. Muhammad Baqir Al-Sadr, Logical Foundations of Induction, Dar Al-Ta'aruf, Beirut, 1990.
14. Muhammad Baqir Al-Sadr, Islam Leads Life, Al-Huda International Foundation for Publishing and Distribution, Qom, 1st ed., 2001.
15. Muhammad Baqir Al-Sadr, Clear Fatwas, Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage, Beirut, 1987.
16. Muhammad Baqir Al-Sadr, A Summary of the Fundamentals of Religion, 2nd ed., Dar Al-Zahra, Beirut,
17. Muhammad Hasan Al-Amin, Horizons of Contemporary and Developmental Thought in Imam Al-Sadr, Dar Al-Islam Foundation, 1st ed., Beirut, Lebanon, 1996.
18. Nazih Al-Hassan, Muhammad Baqir Al-Sadr, A Study in Methodology, Dar Al-Maaref, Beirut, Lebanon, 1992. 19. Yahya Muhammad, Induction and Subjective Logic - An Analytical Study of the Views of Sayyid Muhammad Baqir Al-Sadr in His Book, The Logical Foundations of Induction